الباب الأول:

الإطار النظري للتدقيق المالي

المقدمة:

أدى توسع الأنشطة الاقتصادية وازدياد حجم المنشآت وتعددها إلى حاجة الإدارة العليا بتفويض صلاحيتها ومسؤولياتها على عدة مستويات من داخل المنشأة أو خارجها، كما تسعى إدارة الشركة إلى معرفة مدى تطبيق التعليمات الموضوعة والسياسات المرسومة، مما يتطلب توفر نظام رقابي كافي وفعّال لكل المستويات المطلوبة منها الإدارية، المالية والأمنية...، بهدف مساعدة الإدارة على تقييم الأداء وتحقيق أهدافها مع حماية ممتلكاتها وحقوقها من المخاطر المعرضة لها.

أما نشوء وتطور مهنة التدقيق المالي جاءت تلبية لحاجات الحوكمة التي تلت نشوء شركات الأموال (فصل الملاك عن الإدارة) ، وما تتطلبه من جمع أموال كبيرة من المستثمرين مما يجعل المساهمين مضطرين إلى توفر درجة الثقة من المسيرين في كيفية إدارة أموالهم، مما سمح للدولة أن تحمي مستثمريها من الحيّل المحاسبية والمالية لبعض المسيرين، سعت إلى توفر شخص مستقل ومؤهل ينتمي إلى مهنة تنظمها أخلاقيات يسمى بالمدقق المالي، مهمته يضمن تقديم تقرير فني انتقادي شامل يبيّن فيه مدى مصداقية القوائم المالية التي تنشرها الإدارة مع الواقع الفعلي للمشروع معبرا عن الوضع المالي ونتائج الأعمال التي تمت خلال فترة زمنية معينة.

الوحدة رقم 01 : ماهية التدقيق المالي

إن التدقيق المالي كمهنة يمتهنها فريق متخصص ذو خبرة فنية وكفاءة علمية عالية، يسعى إلى مواكبة كل التطورات المحيطة به خاصة ما يتعلق بالمحاسبة والمالية، كما تتطلب مهنة التدقيق: شيء يدقق، أداة للتدقيق، القائم بعملية التدقيق وتحديد المستفيد من نتائج التدقيق. لأن علم التدقيق يمثل مجال متخصص يرتكز على جمع وتقييم الأدلة والبراهين تتصف بالكفاية والصلاحية تساعد المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وصدق البيانات المالية المقدمة.

1- التطور التاريخي للتدقيق:

تستمد مهنة التدقيق نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. وقد ظهرت الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدل الوثائق التاريخية على ان حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المدققين للتاكد من صحة الحسابات العامة. وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها, وهكذا نجد أن كلمة تدقيق "Auditing" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Audire" ومعناها يستمع.[1]

ثم اتسع نطاق التدقيق فشمل وحدات القطاع الخاص الاقتصادية من مشاريع ومنشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة باتباع نظام القيد المزدوج كما ورد في موسوعة "لوقا باشيليو" عام 1494، فقد أدت سهولة استعمال النظام إلى انتشاره الذي ساعد على تطور المحاسبة والتدقيق، كما زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المنشآت وظهور شركات الأموال التي تقوم على انفصال الملاك عن الإدارة، مما دعا إلى تعيين مدققي حسابات للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ظهرت أول منظمة مهنية للتدقيق في فنيسيا بايطاليا عام 1581 بتأسيس كلية Roxonati، وقد أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669 شرطا من شروط مزاولة مهنة التدقيق، ثم اتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، وكانت لبريطانيا فضل السبق في هذا التنظيم المهني، انشأت بعدها جمعية المحاسبين القانونيين عام 1854 وخاصة بعد مجيء قانون الشركات البريطاني عام 1862 الذي ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من تلاعب الشركات باموالهم.

[1] خالد أمين عبد الله، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل، عمان، الأردن، 2012، ص 13.

بعدها لحقت دول أخرى وانشارها بشكل واسع فكانت فرنسا عام1881، الولايات المتحدة الأمريكية عام 1882، ألمانيا عام 1896... وهكذا أصبح لا خلو منها بلد في عالمنا الحاضر. أما في الدول العربية، فكان لمصر فضل السبق في هذا المجال حيث بدأت مزاولة المهنة فيها دون تنظيم، حتى عام 1909 عند صدور قانون ينظم مزاولة مهنة التدقيق وتلتها الدول العربية الأخرى كونها حديثة الاستقلال آنذاك.

أما في الجزائر فقد تأخرت كثيرا في تنظيم المهنة كونها كانت تحت سيطرة الدولة (اقتصاد اشتراكي) في شكل تنظيم يرعاه المجلس الوطني للمحاسبة، إلى أن ظهر القانون رقم 91- 08 المؤرخ في 1991/04/27 الذي صدر أحكام متعلقة بممارسة المهنة. وتزامنا مع لإصلاح البيئة المحاسبية في الجزائر بعد تبني معايير المحاسبة الدولية "IAS/IFRS " التي استحدث النظام المحاسبي المالي وفقا للقانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 المطبق ابتداء من سنة 2010 خلفا للمخطط المحاسبي الوطني PCN ، كما تم إجراء عدة تعديلات جوهرية حول تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق وفقا للقانون رقم 10-01 المؤرخ في 2010/06/29 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد في 84 مادة قانونية، وتلاها لإصدار المعايير الجزائرية للتدقيق تدريجيا بدء من سنة 2016 ثم خلق دليل عملي كنموذج لممارسة مهنة التدقيق سنة 2019.

1- تعريف التدقيق

توجد عدة تعريفات لمهنة التدقيق تختلف حسب وجهات نظر المختصين في المجال نجد منها:

- لجنة مفاهيم التدقيق التابعة لجمعية المحاسبين الأمريكيين أصدرت مفهوم التدقيق عام 1972 على أنه: "هو عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية".[1]
- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC يعرف التدقيق على انه: " الهدف من التدقيق هو تعزيز درجة الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية، ومن خلالها يبدي المدقق رأيه حول القوائم المالية المنجزة مدى توافقها مع المعايير المحاسبية المتفق عليها".[2]

[1] غسان فلاح المطارنة، تدقيق الحسابات المعاصر الناحية النظرية، الطبعة الثانية، دار المسيرة، الأردن، 2009، ص 13.
[2] Mémento pratique, AUDIT et commissariat aux comptes 2015 – 2016, Edition FRANCIS LEFEBVRE, France, 2014, p 515.

- المؤلفين الفين وجيمس في كتابهما المشهور "المراجعة مدخل متكامل" عرفا التدقيق على أنه: " جمع وتقييم الأدلة عن المعلومات لتحديد مدى التوافق مع المعايير المقررة سلفا والتقرير عن ذلك، ويجب أداء المراجعة بواسطة شخص كفء ومستقل".[1]
- كما عرفه الاقتصادي باري Bary على أنه : "عملية فحص أو بحث عن أدلة إثبات وتقييمها بصورة موضوعية بهدف إبداء الرأي عن مدى موثوقية البيانات المالية وغير المالية من قِبل شخص مؤهل ومستقل عن معدي البيانات وعن الأشخاص الذين يستفيدون من هذه المعلومات بشكل مباشر، ثم إصدار تقرير عن هذه البيانات لزيادة موثوقيتها وزيادة فائدتها ومدى الاعتماد عليها".[2]
- نستنتج من التعاريف السابقة على أن التدقيق هو: "بحث منهجي يقوم على جمع أدلة الإثبات وتقويمها، من أجل تحديد درجة الثقة في المعلومات المالية المقدمة عن الوحدة الاقتصادية، وتوصيل ذلك النتائج إلى الجهات المعنية".

2- خصائص التدقيق

من التعريفات السابقة نجد أن عملية التدقيق تشمل عدة خصائص نذكر من أهمها:[3]

- الفحص: هو عملية فنية تمكن المدقق من التأكد والاطمئنان، عن صحة وسلامة العمليات المالية المسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من جدية المستندات التي تم على أساسها التسجيل.
- التحقيق: يقصد به التحقق من وجود الأصول وملكيتها بالقيم المسجلة في القوائم المالية، حتى يتكن المدقق من التأكد على صلاحيتها وعدالتها، لإبداء المدقق رأيه الفني المحايد على الثقة بناء على مجموعة من أدلة الاثبات والقرائن والمعايير المهنية المتعارف عليها.
- التقييم: يعني به تقييم الأصول والخصوم التي تتضمنها قائمة المركز المالي في ظل الأسس والسياسات، وأدلة وقرائن الاثبات الموثوق فيها حتى يطمئن المدقق على صحة وسلامة عمليات التقييم.

[1] ألفين أرينز، جيمس لوبك، ترجمة محمد عبد القادر الديسطى، المراجعة مدخل متكامل، دار المريخ، المملكة العربية السعودية، 2002، ص 21.
[2] رزق ابو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات، مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، دار وائل، الأردن، 2015، صفحة 24".
[3] محمد فضل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة معمقة في تدقيق الحسابات، دار كنوز المعرفة، الأردن، 2009، ص 18.

- التقرير: أي تلخص نتائج الفحص والتحقيق والتقييم في تقرير يعالج بطريقة فنية محايدة، لتوضيح مدة دقة وعدالة نتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية فترة مالية معينة للمؤسسة محل التدقيق.

3- أهداف التدقيق

يتمثل الهدف الأساسي للتدقيق في الوقت الحاضر بإعطاء تأكيد معقول عن مدى خلو البيانات المالية من التحريفات المادية الناتجة عن الخطأ أو الغش، أما تاريخيا فلا بد من الاشارة إلى أن أهداف التدقيق مرت بتطورات مستمرة متأثرة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[1]

في المقابل توجد أهداف أخرى منها التقليدي ومنها الحديث نتيجة التطور والانفتاح الاقتصادي:[2]

- تتمثل أهم الأهداف التقليدية للتدقيق في:

- التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في الدفاتر والسجلات.
- كشف كل ما يتعلق من الأخطاء أو الغش أو التزوير المرتكبة في مختلف التسجيلات المحاسبية ووثائق الإثبات.
- إبداء رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد محاسبيا بشكل سليم.
- تقليل فرص الأخطاء والغش مع تفعيل نظام الرقابة الداخلية عن طريق الزيارات الدورية المفاجئة للمدقق.

- تتمثل أهم الأهداف الحديثة للتدقيق في:

- مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة عملية تنفيذها للتعرف على ما حققته من أهداف.
- تقييم نتائج أعمال النشاط بالنسبة للأهداف المرسومة.
- تحديد وتحليل الانحرافات لمعرفة أسبابها ومدى معالجتها
- تقييم وتحسين الأداء والكفاءة الإنتاجية مع رفع مستوى الفعالية والحد من الإسراف لكل المستويات ومراحل النشاط.

[1] علي عبد القادر الذنيبات، تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية، الطبعة الخامسة، دار وائل، الأردن، 2015، ص12.
[2] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 14.

4- أهمية التدقيق

تعود أهمية التدقيق إلى كونه وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة عدة أطراف تستخدم القوائم المالية التي من الأفضل أن تكون مدققة من طرف هيئة مختصة تعبر عن صحتها وتصويرها للواقع للاعتماد عليها في اتخاذ القرارات ورسم السياسات، من الفئات المستفيدة نجد منها:[1]

أ- إدارة المؤسسة

تعتمد إدارة المؤسسة على القوائم المالية التي يتم تقييمها من قبل المدقق المستقل والمحايد في رسم السياسات والخطط للمستقبل ومتابعة تنفيذها لتقييم أداء العاملين عليها، كما أنها تعد وسيلة لإثبات أن إدارة المؤسسة قد مارست أعمالها بنجاح مما يؤدي إلى تجديد الثقة في أعضاء مجلس إدارتها وكذلك زيادة مكافأتهم.

ب- المستثمرين الحاليين والمحتملين

يتجه اهتمام المستثمرين إلى القوائم المالية وتقرير المدقق على اعتبار أنها تمثل المرآة العاكسة لحقيقة المؤسسة، وذلك للحكم على معدلات الربحية ومدى تحسن المركز المالي من أجل تقدير حدود المساهمة في رأسمالها، وإمكانية اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة في توجيه المدخرات والاستثمار بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن مع الحماية.

ج- البنوك والمؤسسات المالية

تقوم معظم المؤسسات بطلب الحصول على قروض من البنوك ومؤسسات الإقراض، وقبل أن توافق على منح تلك القروض فإنها تقوم بفحص وتحليل المركز المالي ونتيجة الأعمال لتلك المؤسسات، ذلك لضمان القدرة على السداد لتلك القروض مع فوائدها المستحقة في المواعيد المحددة.

د- الموردون والدائنون الآخرون

إن سلامة المركز المالي تعطي الثقة المطلوبة في المعاملات التي تتم بين المؤسسة والموردين أو الدائنين حيث يمكن أن يستعينوا برأي المدقق في صحة القوائم المالية، كما أن درجة السيولة والربحية تعدان ذات أهمية قصوى لهم، كونها تعتبر أساس تقرير سلامة الحالة المالية.

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق الحسابات، دار وائل، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، 2012، ص 15.

هـ- الإدارة الجبائية

المصادقة على احترام النصوص القانونية والقواعد الضريبية التنظيمية، وفق المبادئ المحاسبية المتفق عليها تضفي الثقة على الحسابات أمام إدارة الضرائب والتأكد صحة التصريحات الجبائية.

و- الجهات الحكومية

تعتمد بعض أجهزة الدولة على القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات في العديد من الأمور، منها مراقبة النشاط الاقتصادي أو الإحصاء أو رسم السياسات الاقتصادية والمالية..، ولا يمكن للدولة القيام بتلك الأعمال دون معلومات موثقة من طرف جهات محايدة.

ي-نقابات العمال

إن الاتحادات والنقابات المهنية تلعب دورا هاما في الحفاظ على حقوق العمال، خاصة في ظل اقتصاد السوق من خلال آلية التفاوض والمساومات الجماعية بشأن عوائد العمل من أجور وحوافز مادية، والمعلومات المعبرة عن مقدرة المؤسسة على الدفع ترتبط بدورها في صحة القوائم المالية وما تحتويه كمؤشرات الربحية، السيولة، التي تعتبر من الحجج التي تعتمد عليها هذه النقابات.

الشكل رقم 01: دور مهنة التدقيق ما بين متعاملين المؤسسة

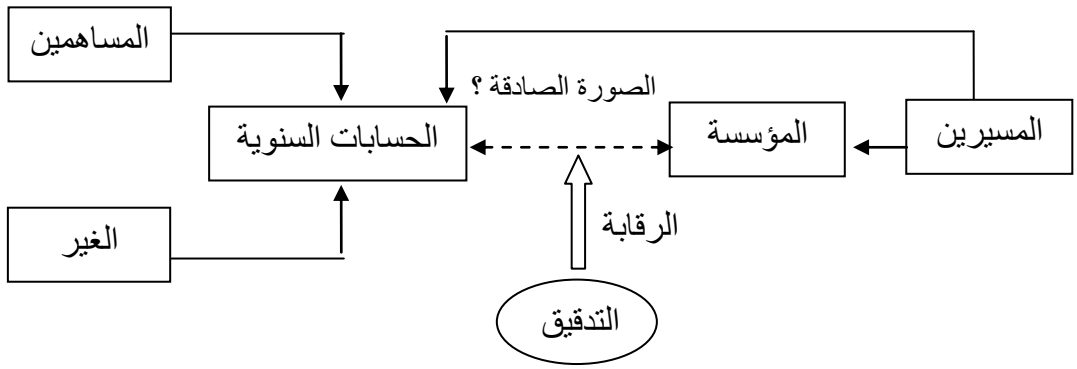

Source : Olivier HERRBACH, la comportement au travail des collaborateurs de cabinets d'audit financier, thèse de doctorat en sciences de gestion, université des sciences sociales – Toulouse 1, France, 2000, p 4